المدى تستطلع آراء رجال القانون بشأن الدستور الجديد

تشكل قضية الدستور العراقي الجديد الشغل الشاغل لجميع الاحزاب والحركات السياسية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني التي بدأ المواطنون يعون اهميتها ويسهمون في تأسيس الكثير منها ويشاركون في نشاطاتها، ولا يقتصر الاهتمام بالدستور الجديد على هذه الاطراف بل تعداها ليكون محور الحديث الدائر بين أوساط رجال الدين والمفكرين والادباء ورجال القانون وأساتذة الجامعات وعموم المثقفين

وضمن سياستها العامة في إثارة النقاش حول القضايا الجوهرية الراهنة، وإيمانها بضرورة اشراك المختصين وذوي العلاقة بإثراء هذا النقاش ارتأت (المدى) استطلاع آراء عدد من القانونيين العراقيين من قضاة ومحامين بهذا الشأن، وتوجهت إليهم بالسؤال التالي:

ما تصوراتكم عن الطريقة المثلى في ظل الظروف الحالية التي يمكن للجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري العراقي اتباعها في اختيار اعضاء المؤتمر الذين ستوكل إليهم مهمة صياغة الدستور الجديد؟ وما القضايا الملحة في اعتقادكم التي تستحق ان تأخذ حيزاً واسعاً من مداولات هؤلاء الاعضاء عند شروعهم في العمل؟

فكانت الحصيلة هذه الاجابات التي ننشر القسم الاول منها.

قضاة ومحامون عراقيون يختلفون حول الوسائل ويتفقون على الاهداف

حسين محمد عجيل
تصوير/ سمير هادي

من أجل نظام فيدرالي

افتتح الاستاذ القاضي ((عباس حسن العنبكي)) اجابته بتعريف للدستور معرجا على الخلفية التاريخية للدساتير العراقية السابقة قائلا:

الدستور في احد تعريفاته هو مجموعة القواعد الاساسية التي تبين شكل الدولة ونوع الحكومة وكيفية تنظيم السلطات العامة وتقرير الحقوق الاساسية للأفراد، وعلى وفق هذا التعريف يعد الدستور القاعدة الاساسية أو أعلى قاعدة قانونية موجودة في المجتمع، وهو من ثم معيار لجميع القوانين التي تنبثق عنه لاحقا. وقد صدرت في العراق عدة دساتير كان أولها الدستور الصادر سنة (1925)، وكان نظام الحكم آنذاك ملكيا دستوريا، وبعد ثورة (1958) صدر دستور آخر أعطى للدولة شكل الحكم الجمهوري الديمقراطي، وصدر بعد سنة (1968) أكثر من دستور مؤقت.

ان موضوع الدستور ليس موضوعا قانونيا بحتا، فهو اضافة الى الصياغة القانونية فيما يتعلق بنشاط السلطة السياسية ونشاط السلطة القضائية يتضمن جوانب أخرى متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، منها ما يتعلق مثلا بحقوق الانسان وحقوق المرأة وتحديد طريقة الانتخابات وشكل الحكومة وشكل الدولة. وهذا كله يعني ان عملية صياغة الدستور وكتابة مواده تحتاج الى مجموعة من الخبراء في اللغة القانونية، فكما هو معروف ان تفسير القاعدة القانونية ورفع الغموض عنها يعتمد على اللغة التي يصاغ بها القانون من لفظ ومعنى وطريقة سبك الجملة.

ان الانتخاب برأيي هو الطريقة الفضلى في تحديد أعضاء المجلس التأسيسي أو المجلس الدستوري. ولكن هل بالامكان تهيئة انتخابات شاملة عامة في ظل الوضع الامني الحالي وغياب بعض المؤسسات وعدم وجود احصاء سكاني معتمد في البلاد؟ وفي تقديري ان تلبية هذه المتطلبات يستغرق وقتا طويلا جدا، وبالامكان اجراء انتخابات للمجالس البلدية ومن خلالها تنبثق هيئات او ممثلون عن المناطق في المجلس الدستوري.

ولابد من التأكيد هنا ان العبرة ليست في القواعد القانونية التي يتضمنها الدستور وانما في آلية العمل به، فالدستور المؤقت في عهد النظام السابق مثلا كان يضم قواعد قانونية عديدة تنص على حقوق الفرد العراقي في حرية الرأي والمعتقد والتملك في أي مكان يشاء وحقوق القوميات الاخرى، في حين كانت جميع هذه الحقوق معطلة ومغيبة لغياب الآلية، وغياب محكمة دستورية تراقب مشروعية القوانين الصادرة ودستوريتها، ولذلك كان النظام السابق يصدر عشرات القرارات والقوانين المخالفة للدستور مثل اشتراط الموافقة الامنية في بيع الاراضي وشرائها، ومنع معظم مواطني العراق من التملك داخل بغداد، وممارسات منع السفر وتعرض المتهم للتعذيب والاعتقال... الخ. هنالك الكثير من القواعد قد تكون محل اتفاق في الدستور القادم، ولكن هناك أمورا مختلف عليها، منها علاقة الدين بالدولة وحقوق المرأة، وموضوع القوميات في العراق والفيدرالية، فهذه كلها تعد مواضيع اشكالية.

وفيما يتعلق بالفيدرالية أعتقد انه شكل للدولة يوفر أولا الحقوق لكل المواطنين ويضمنها، ويؤكد ثانيا على وحدة الدولة في الوقت نفسه. وقد عاشت شعوب وأمم قبلنا في دول فيدرالية وما زالت تؤكد وحدتها السياسية، وان من ينظر الى الفيدرالية على انها شكل من أشكال الدولة يؤدي الى الانفصال والتفتت واهم ومخطئ بدليل تجارب المانيا وسويسرا او الولايات المتحدة الامريكية.. وهي تجارب ناجحة يحتذى بها.

شعبنا متعطش للديمقراطية

ركز الاستاذ المحامي ((ياسين كاظم السعدي)) في اجابته على وجوب انتخاب اعضاء المؤتمر الدستوري بالتزامن مع تحقيق الامن للمواطنين. وقال:

الشعب العراقي الآن متعطش الى ان تكون الجهة المسؤولة عن عملية صياغة الدستور منتخبة بشكل ديمقراطي، ففي عهد النظام السابق لم يكن من حق الشعب العراقي المشاركة في أية عملية تخص وضع القوانين او صياغة الدستور او حتى الاستفتاء عليه، ولذلك كان الشعب بعيدا كل البعد عن مثل هذه الفعاليات الديمقراطية. ولكن بعد الاطاحة بنظام صدام بدأ الشعب يشعر بوجوده وكيانه، وأخذ يدرك أهمية دوره في مثل هذه القضايا الخطيرة التي يقف على رأس اولوياتها الدستور العراقي الجديد.

وأرى ان الانتخابات هي الوسيلة الفضلى في اختيار اعضاء المؤتمر الدستوري، ولكن الجانب الامني ما زال غير مستقر والمطلوب لانجاح هذه الانتخابات ان يتحقق الامن للمواطنين، وان يمارس رجال الشرطة العراقيون دورهم الآن، لاننا لمسنا بعد الحرب انفلاتا أمنيا وتسيبا وسرقات وقتلا ولكن هذه الحالة انخفضت ولله الحمد بمرور الوقت، ولكنها ما زالت تهدد نسيج المجتمع العراقي وطموحنا ان تجتث هذه الظواهر السلبية من مجتمعنا ليسود الامن وينعم المواطنون بالراحة بعد أكثر من عقدين استثنائيين من الحصار والحروب المدمرة.

نعم، انا مع اجراء الانتخابات لانها وسيلة ناجحة لارساء القواعد القانونية في مثل هذه الظروف بل في كل الظروف الاخرى. وأملنا كبير ان يقوم مجلس الحكم بالعمل الجاد على استتباب الامن وتوفير كل ما من شأنه التعجيل باجراء هذه الانتخابات لتتم صياغة الدستور والتصويت عليه شعبيا واقراره في وقت مبكر.

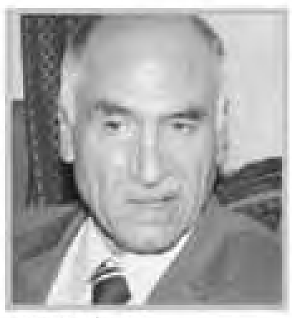

صالح الربيعي

عباس حسن العنبكي

ياسين كاظم السعدي

اقرار الدستور يعجّل برحيل القوات الامريكية

الاستاذ المحامي ((كاظم كريم الجوراني)) كان أحد المسهمين في صياغة مشروع دستور تقدمت به حركة الديمقراطيين القانونيين الى مجلس الحكم والجهات المعنية. وقد طرح في ثنايا اجابته عدة تساؤلات ملحة، وطالب بحلول عملية تسرع انجاز الدستور، وربط بين سرعة انجاز الدستور واقراره وبين خروج قوات الاحتلال الامريكي من البلاد. وهذا نص اجابته:

-الدستور اعلى قانون في الدولة، وعليه تنبني كل القوانين الاخرى. فإذا كان الدستور خاليا من مواد تعالج بعض القضايا الحيوية في شؤون المواطن العراقي ستكون القوانين اللاحقة بالدستور ناقصة. فإذن يجب ان يضمن الدستور كل المواد التي تؤكد على المساواة المطلقة امام القانون بين جميع المواطنين في حرية الرأي والمعتقد وحق التعليم والسكن في كل انحاء البلاد وممارسة الشعائر الدينية بحرية فضلاً عن الحقوق الاساسية الاخرى.

وبخصوص آليات عمل اللجان التي ستكلف بصياغة الدستور يفضل ان تكون منتخبة، ولكن ثمة صعوبات تقف حائلاً امام تحقيق هذه المسألة في ظل الوضع الامني الحالي، فضلاً عن الحاجة الى اجراء تعداد سكاني يحدد من يحق لهم التصويت وعلى اساسه تكون نسبة التمثيل. وبودي ان اطرح هذه التساؤلات:

هل بالامكان تجنب هذه المعوقات عن طريق اعتماد البطاقة التموينية؟

وهل يمكن من خلال هذه البطاقة معرفة عدد السكان بشكل دقيق؟ أليس من المفترض وجود احصائية متكاملة عن هؤلاء السكان؟ وهل يمكن اعتماد آخر تعداد سكاني لهذا الغرض؟ وهل يمكن أخذ ممثلين عن طريق مجالس الشعب؟ وكيف يمكن التعامل مع نحو أربعة ملايين عراقي يعيشون في المنافي؟ وكيف يمكن استفتاء هؤلاء ومعظم سفاراتنا الآن متوقفة عن العمل؟ إن هذه التساؤلات كلها بمثابة تحديات يجب حلها.

وأعتقد ان على الجهات المعنية ان تضع خطة مدروسة لانتخاب مجموعة من الناس لهم صلة بالقانون والمجتمع بتقاليده وأعرافه وأديانه وطوائفه وقومياته، ومن المهم جدا في رأيي ان يكون لرجال الدين علاقة وثيقة بالموضوع. لان الخلق الذي يتمتع به المجتمع هو خلق مصدره الدين أساسا.

وأتمنى ان يتم الان تجاوز مسألة الانتخابات إن كان ذلك بالامكان وذلك لصعوبة تنفيذها، واهدار وقت ثمين في سبيل تحقيقها. ولكن إذا كان الشعب مصرا على انتخابات اعضاء اللجان التي ستشكل الدستور فاعتقد ان اللجنة التحضيرية التي تضم مجموعة خيرة من المختصين بالقانون الذين جابوا انحاء العراق لاستطلاع آراء الناس سيقدمون صيغة جيدة لذلك.

ولكن بقدر تعلق الامر بي فأنا مع فكرة تزكية أناس محددين لصياغة الدستور لاننا لا نملك الوقت الكافي لتحقيق صيغة الانتخابات، فالناس الآن تتساءل متى يستتب الامن؟ فيكون الجواب: حين يصدر الدستور، ويتكرر السؤال: ولكن متى يصدر الدستور؟ فيجيء الجواب: حين يستتب الامن! والنتيجة حلقة مفرغة لا مناص منها.

ويا حبذا لو قامت اللجنة التي ستعد الدستور بالاستفادة من مسودات المشاريع العديدة التي تقدم بها مختصون عراقيون واختيار الصالح والجيد منها وتضمينه في مشروع الدستور الجديد بشكله النهائي ليعرض على الشعب من ثم عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ويستفتى الشعب في المواد الرئيسة منه، كنظام الحكم هل هو جمهوري ام ملكي، برلماني أم رئاسي...؟ ولكن هل يسمح الوقت لذلك؟ إن الامريكان يقولون إذا لم يستتب الامن في العراق وتشكل حكومة وفق دستور يضمن تداول السلطة بشكل ديمقراطي فنحن باقون. أليس من مصلحتنا ان يخرج الامريكان من بلادنا في اسرع وقت ممكن؟ نعم هذا من مصلحتنا. فإذن يجب ان نمارس نحن كمجتمع مدني عراقي دورنا في ذلك، وان نعمل جادين لاختصار الزمن وانجاز هذه المهمات على اسس صحيحة وعلى رأسها الدستور.

سلطات محدودة للرئيس

وطالب الاستاذ القاضي طارق العزاوي خلافا لسائر زملائه الآخرين المشاركين في هذا الاستطلاع باعتماد مبدأ تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري حصرا، داعيا الى تضييق صلاحيات رئيس الدولة وسلطاته الى أقصى درجة ممكنة. وقال: إن من غير الصواب في تقديري أن تشكل اللجان التي ستعمل على اعداد الدستور العراقي الجديد عن طريق الانتخاب، لأن هذا الأمر إذا حدث سيثبت لأعضاء هذه اللجان حقا شعبيا واجتماعيا وقانونيا، وهذا يعني أن الصيغة الدستورية التي ستخرج بها هذه اللجنة ستكون ملزمة للشعب الذي انتخب أعضاءها ديمقراطيا. وبرأيي الشخصي يمكن اعتماد مبدأ اختيار الأشخاص الذين ستوكل اليهم مسؤولية صياغة الدستور عن طريق التعيين سواء من قبل مجلس الحكم أو من أية سلطة عراقية تكلف بذلك.

واقترح أن يرشح كل حزب سياسي عراقي شخصا واحدا في الأقل، تتوفر فيه شروط تؤهله للمشاركة في مثل هذا العمل ويطالب بتعيينه ليمثل حزبه في احدى اللجان، ولدينا الآن في العراق وفرة من الأحزاب السياسية المتنوعة في اتجاهاتها وبرامجها. وهناك أيضا مؤسسات المجتمع المدني كمنظمات حقوق الانسان والمنظمات النسائية وغيرها، وبالامكان أيضا أن يزج بعناصر مختارة منها في لجان اعداد الدستور، لأن مؤسسات المجتمع المدني هذه إنما تقوم بخدمة المجتمع ومن حقها أن تكون ممثلة في هذه اللجان.

وإن من مهام الجهة التي ستقوم بتعيين هؤلاء الأعضاء أن تختار أيضا عددا مناسبا من المختصين باللغة العربية، وهذا الأمر ضروري جدا لأن للغة تأثير اكبير في تحديد معنى القانون ومن ثم أسلوب تنفيذه، فأية عملية تفسيرية للقانون ما لابد أن تتم عبر اللغة المصاغ بها ذلك القانون.

وسبق أن صدرت في العراق دساتير مختلفة في أوقات متفاوتة وكلها كانت مؤقتة، كما هو معلوم، باستثناء القانون الأساسي القديم الذي كان بمثابة دستور دائم. ويفترض في أي دستور جديد ألا يخرج عن إطار العادات والتقاليد الاجتماعية الصحيحة السائدة في العراق. وبرأيي يجب أن يكون مبدأ الدين متمثلا وشرطا أساسيا وضروريا في الدستور الجديد، أي أن ينص الدستور على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام مع كل الاحترام والتقدير للأديان والطوائف الأخرى في العراق. نعم من حق كل إنسان عراقي ممارسة شعائره الدينية بحرية تامة يكفلها الدستور ولكن يجب أن يثبت الاسلام في الدستور كدين رسمي للدولة العراقية.

ومن المهم جدا أيضا أن تكون سلطات رئيس الدولة في الدستور الجديد محدودة ولا يجوز تعديل الدستور أو إلغاء مواد معينة منه وخاصة فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الدولة التي يجب أن تكون محدودة جدا وعلى أضيق نطاق، وتكون مرتبطة بموافقة البرلمان المنتخب، لأن آفتنا الكبرى في العراق تكمن في رئيس الدولة، فحين يتولى شخص ما رئاسة الدولة - حتى لو كان ذلك عن طريق الانتخاب الديمقراطي- سيتمسك بكرسي الرئاسة وكأنه كرسي آبائه وأجداده. هذه آفتنا الكبرى ولذلك السبب يجب الانتباه الى ضرورة تحديد صلاحيات وسلطات رئيس الدولة. وأعتقد أنه من الاهمية بمكان منح صلاحيات رئيس الدولة، عند ازاحته عن السلطة أو إذا أخل بمسؤولياته، الى البرلمان. ومن الممكن أيضا أن يكون البرلمان هو المسؤول عن ادارة القوات المسلحة في أوقات بعينها، والقوة العسكرية كما هو معلوم هي المؤثرة في ميزان القوى، حتى إذا اشتط رئيس الدولة لن يكون بإمكانه استخدام الجيش او الأجهزة الأمنية كأدوات قمعية بيده. وهذه النقطة يجب التركيز عليها.. تحديد صلاحيات رئيس الدولة وضغطها ما أمكن، وسحب صلاحيات منه وإعطائها للبرلمان، ولا ينفذ أي مشروع قرار رئاسي إلا بعد مصادقة البرلمان.

كاظم كريم الجوراني

طارق العزاوي

المثقفون ينتخبون أعضاء المؤتمر الدستوري

بينما لا يتقبل الأستاذ المحامي صالح الربيعي فكرة تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري ويدعو الى صيغة انتخاب هؤلاء حتى لو جرى ذلك على أضيق نطاق، ويقول: لقد كان في العراق طوال أكثر من ثلاثين عاما دستور مؤقت ولكنه كان في الحقيقة شكلا فقط، أما تنفيذا فلم تنفذ منه إلا الفقرات التي تنفع النظام السابق الذي تتخذه عكازة يستند عليها في إصدار قراراته وقوانينه المجحفة بحق الشعب.

أما بالنسبة للدستور العراقي الجديد فيجب أن تتشكل لجان إعداده عن طريق الانتخاب لا عن طريق التعيين. وإذا كان كل واحد من أعضاء مجلس الحكم، مع احترامنا لهم قد رشح اسما معينا للتعيين في مجلس الوزراء المشكل حديثا، فأعتقد أن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه في قضية الدستور، أعني لا يمكن قبول فكرة تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري.

فالدستور يفترض أن يحمي الحقوق السياسية والدينية لجميع المواطنين، ويضمن حقوق القوميات والأقليات والمذاهب، وشعب العراق متنوع في هذه الجوانب جميعها، فلذلك لابد من الانتخاب لضمان حقوق الجميع. ولكن الوضع الراهن الذي يمر به البلد يجعل تحقيق هذه العملية عسيرا، لأنها تتضمن احصاء للسكان ليعرف القائمون على هذه العملية بالضبط عدد من له حق الانتخاب، والذين يحق لهم الترشيح، وهذه المهمة صعبة التحقيق الآن ولكن ثمة أكثر من اختيار.

وأعتقد أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري لجنة جيدة وعناصرها نظيفة ولدي أصدقاء منهم وهم يقومون بجهد كبير، يلتقون يوميا بشرائح متعددة تمثل المجتمع العراقي، وحسب معلوماتي فقد التقوا بالحوزة العلمية والتقوا كذلك بممثلين وعلماء عن الأخوان السنة، فضلا عن لقائهم بالأكراد والشيعة والتركمان. ونحن نأمل أن يخرجوا بنتيجة ايجابية.

ولكن لابد من إجراء انتخابات حتى لو كانت مقتصرة على الشرائح المثقفة. وأشير هنا الى أن ثمة أناسا في المجتمع العراقي- بسبب سياسات النظام السابق الجاهلة- لا يعرفون معنى الدستور ولا أهميته، مع أن الدستور هو أم القوانين، وان أي قانون أو قرار يخالف الدستور يمتنع القضاء عن تطبيقه. وهذه الحالة حدثت في العهد السابق.

فعلى سبيل المثال امتنع قاض-هو الآن عضو في مجلس الحكم- عن تنفيذ قانون مخالف للدستور، وتعرض للاعتقال بسبب ذلك لمدة سنتين، وهو الأستاذ القاضي دارا نور الدين.

ونحن نطمح أن يضمن الدستور كافة حقوق الأقليات والقوميات والمذاهب بحيث لا يكون هناك فرق بين فلان وعلان، كما كان يحدث في عهد النظام السابق الذي كان يفرق ويميز بين قوميات الشعب العراقي ومذاهبه لغايات خبيثة يحقق من خلالها مصالحه هو فقط.

لأنعاش الذاكرة

كتب المحرر السياسي للمدى:

صرح السيد شيراك مؤخرا بأنه ليس ضد اسقاط نظام صدام لكنه ضد الحرب. هذا التصريح قد يوحي بوجود خيار آخر لاسقاط النظام بغير الحرب، لكننا لا نعلم به، ولم نعرف أن فرنسا تقدمت به كخيار دولي آخر.

لا نعد هذا التصريح غير استمرار لسياسة شيراك في المسألة العراقية. وعلى الرغم من التطورات الحاصلة فإن هذا الزعيم الكبير ظل معبأ ضد الحرب حتى بعد أن انجزت هذه الحرب مهمتها في اسقاط النظام. لم يكن مثل هذا التأكيد الجديد نافعا في غياب سياسة نافعة تخدم العراقيين وتمنحهم الامل. إن شيراك يجادل في قضية منتهية، وهو يوجه كلماته الى خصومه الاميركان وليس لنا نحن العراقيين.

لم يستطع قادة دعوا الى السلام ومنهم شيراك أن يمنعوا الحرب لكنهم واصلوا الانقسام الدولي بشأن القضية العراقية على نحو لم يأخذ العراقيون من هذا الانقسام، غير التصريحات التي لم تخل من نزعة اخلاقية. أما وقد قامت الحرب وانتهت وأضحت واقعا سياسيا، فقد ظل ذلك الانقسام يؤكد حركة التكتلات الدولية من دون أن تكون لمصالح العراقيين أية قيمة فيها.

ثمة دليل في هذا، ودليل لا يخلو من وقاحة، فالدول الكبرى التي لم تؤيد الحرب صوتت مع الدول التي شنت الحرب في مجلس الامن في اضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال. إن معارضي الحرب إذن يبصمون بأصابعهم على نتائجها، ولم يعد مهما ما إذا كانوا قد عارضوا الحرب باسم الاخلاق الكانتية المتعالية أو باسم مسؤولية المنظمة الدولية في الشأن العراقي.

ومعروف أن نتائج هذا التصويت على الحياة السياسية العراقية ما زالت حتى الآن قوية، ولا سيما في قضية الشرعية التي تثار دائما إزاء مجلس الحكم والوزارة، بانفصال كامل عن الوقائع السياسية الداخلية، ورأي القوى السياسية العراقية صاحبة العلاقة فيها. ولقد قوى هذا التصويت أدبا سياسيا امتاز بالنفاق والتجريد، وأضحى في السياق الاعلامي واحدا من المسلمات.

دعونا ننعش الذاكرة السياسية التي كثيرا ما يغطيها الاعلام الكاذب والقضايا الهامشية. لنتذكر ان قوى سياسية عراقية فاعلة ممثلة اليوم في مجلس الحكم والوزارة عارضت هي الاخرى الحرب، ولكنها بالمقابل قدمت برنامجا للتغيير الديمقراطي الداخلي تسهم فيه القوى الدولية. ترى من التفت وقتها الى مثل هذا البرنامج؟ لا أحد، ولا سيما الدول التي عارضت الحرب كخيار وحيد.

لا الحمائم (شيراك وشرودر وبوتن) ولا الصقور (بوش وبلير) وضعوا نصب عيونهم مصالح شعبنا، على الرغم من أن المسألة العراقية كانت تحت انظارهم لمدة طويلة بسبب المغامرات العسكرية التي قام بها النظام العراقي المقبور التي أدت الى تدخل القوى الدولية في المنطقة وتدويل القضية العراقية.

وابتداء من غزو صدام للكويت ظهرت النزعة العدوانية للنظام المقبور على نحو سافر كامتداد لنزعته التعسفية الفاشية في الداخل. الآن (الموضوع) العراقي ظل يدور في مطالب نزع اسلحة الدمار الشامل واعمال التفتيش وليس في انقاذ العراقيين من مخالب النظام. وحين فرض الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الامن من دون أن تطبق قراراته الخاصة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان، أضحت القرارات الدولية كلها مجرد لعبة، فيما عدا أن الحصار الاقتصادي أنهك شعبنا بينما انتفع منه النظام الفاشي.

لقد حصل الاميركان والانكليز على أطنان من الوثائق التي تدين النظام وتحاكم قادته على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي، ومن ثم بحق اشقائنا الكويتيين، الا انهم لم يفعلوا واختاروا طريق الحرب. ولم يعدم الفرنسيون والالمان والروس المعلومات عن هذه الجرائم الا انهم فضلوا السكوت عنها، والتواطؤ مع النظام والتعاون معه لاخراجه من محنته. ولقد عرف الحمائم أن الامور سائرة الى الحرب، وانهم لن يستطيعوا منعها، لكنهم لم يمتلكوا أي برنامج يحمي العراقيين ويقدم بديلا للحرب في اجراء تغيير داخلي يسهمون فيه ويقدمون مساعدتهم في بناء عراق ديمقراطي، وبالعكس، فضلوا الجدل التافه عن اسلحة الدمار الشامل، أي الجدل نفسه الذي قاد الصقور الى الحرب واستخدموه لتبريرها.

اصبح واضحا لنا أن اولئك الذين وقفوا ضد الحرب لم يقدموا دليلا واحدا على انهم يعملون لمصلحة الشعب العراقي، أما الذين شنوها فما كانوا يعبأون لعذاباتنا وقد اثبتوا انهم يجيدون الحرب ولا يجيدون أي شيء آخر غيرها.

الامريكان يراقبون التطلعات الاستقلالية لمجلس الحكم

اعداد وترجمة
عمران السعيدي

فاجأ مجلس الحكم الامريكان بسلسلة مواقف اعتبرتها الحكومة الامريكية تحديا للسلطة التي يديرها بول بريمر وكان آخرها علاقة العراق التجارية مع سوريا وايران اللتين تعتبران من الدول التي تصدر الارهاب حسب وجهة نظر أمريكا.

ازاء ذلك اعتبرت الدول التي تطالب ادارة بوش باعطاء السلطة الى العراقيين بأسرع ما يمكن تصرفات مجلس الحكم العراقي هذه علامة تفاؤل وان الديمقراطية بدأت بالظهور في العراق.

يقول السيد كينتون كيث سفير الولايات المتحدة السابق في قطر ورئيس مركز مريديان العالمي في واشنطن: يواجه البيت الابيض تحديا الآن من قبل مجلس الحكم العراقي فهو يبدو وكأنه مجلس حكم فعلي ويتصرف على هذا الاساس ولديه اسناد وتشجيع من قبل المجموعة الدولية. ولذلك أعضائه تصور بأن كل شيء صار بأيديهم وانتهى الامر.

من جهة اخرى يتصرف السيد احمد الجلبي وهو الرئيس الحالي للمجلس على اساس استقلالية المجلس التي يرى انها في بول بريمر الرئيس الاعلى للسلطة المدنية في العراق.

جاء ذلك عقب التعليقات التي عرضها الجلبي وما قدمه اعضاء مجلس الحكم من آراء قبيل انعقاد مجلس الامن في نيويورك التي اعتبرت بمجملها تحديا واضحا لرغبة بريمر في التطور التدريجي للوضع السياسي والاقتصادي العراقي.

هذا وساند اعضاء المجلس مواقف بعض اعضاء الدول المصدرة للنفط بزيادة أسعار النفط فضلا عن التوجه الجديد في العلاقات التجارية مع سوريا وايران.

ان الكثير من العراقيين يرفضون ان يكونوا نسخة لطابع امريكي وقد ظهر للعيان موقف جديد بعد اغتيال عضو المجلس عقيلة الهاشمي مما اثار غضب بعض العراقيين تجاه الادارة الامريكية.

من جانب آخر طلب اعضاء مجلس الحكم بعض التوضيحات عن القروض التي ستقررها الامم المتحدة وعن كيفية صرف تلك الاموال، وهذا أيضا يعتبر موقفا جديدا من الحكومة المؤقتة.

وفي هذا يقول احد الخبراء الامريكان (جيمس فيليب) ان اعضاء المجلس المؤقت يهدفون الى اقامة هوية خاصة بمعزل عن الولايات المتحدة وانهم لن يكونوا (الاعيب) امريكية بل سيسلكون الطريق الذي يريدون.

لقد توضحت الاتجاهات الاستقلالية على نحو مؤكد عندما أيد الوفد العراقي سقف الانتاج النفطي الذي قررته الاوبك أخيرا في الوقت الذي سجلت فيه أسعار الغاز داخل الولايات المتحدة ارتفاعا ملحوظا. وهذا مثال آخر على تصرف العراق الذي اصبح يشعر بأنه دولة مستقلة.

يقول النائب الديمقراطي (ادوارد ماركي) عن ولاية ماساجتس:

"علي ان اسأل لماذا تتوقع ادارة بوش من دافعي الضرائب دعم موقفها في اعادة اعمار بلد غير المواقف وصوت الى جانب الاوبك ليهز المستهلك الامريكي بارتفاع أسعار النفط".

وفي حديث بريمر امام لجنة التخصيصات للاعمال الخارجية في الكونغرس، قال: ان عملية نقل السلطة الى العراقيين بشكل سريع ومتهور سوف يعرقل خطط امريكا باقامة ديمقراطية حقيقية في العراق.

وهناك مواقف اخرى من قبل بعض اعضاء الكونغرس حيال احمد الجلبي وآرائه حيث يقول النائب الجمهوري دون يانك: "ان آراء الجلبي الجديدة تثير غضب بعض اعضاء الكونغرس وقد ساندت الولايات المتحدة هذا الرجل حيث كان في المنفى إلا انه يبدو الآن قد غير موقفه وهو غير مستعد ليكون واحدا منا بل اصبح يقف على الجهة الاخرى".

حين سئل بريمر من قبل لجنة التخصيصات الخارجية عن سلطته في العراق وهل ما زالت هي العليا أجاب: سلطتي الآن هي اقل من السابق اذ اصبح لدينا مجلس حكم ووزراء عراقيون لذا يكون صنع القرار الاكثر تأثيرا انتاجا عن تعاونه المشترك ((ولكن)) السلطة العليا والمطلقة هي بيد قوات التحالف".

قدم بعض المشرعين الامريكان اقتراحا بجعل العائد من بيع النفط العراقي مساندا للقروض والمساعدات الدولية في سد تكاليف اعادة الاعمار العالية جدا. لكن بول بريمر يقول بهذا الصدد ان قرارا اتخذ من قبل مجلس الحكم العراقي وقد وقعته يمنع أي تدخل أجنبي في صناعة النفط العراقية.

من الواضح ان هناك بعض التباعد بين آراء بريمر وأعضاء مجلس الحكم حول التحولات الاقتصادية، فقد التقى بريمر بموظفي البنك الدولي في بغداد وطبقا لما جاء عن أعضاء البنك الذين حضروا الاجتماع انه تم تأجيل الخصخصة الى حين استقرار الوضع الامني واختفاء ظاهرة العنف في البلاد.